# حتمية الرهان على التكامل الثقافي العربي للإنخراط الإيجابي في العولمة

أ.د. عثمان بدري
جامعة الجزائر: يوسف بن خدة

بدأ القرن الواحد والعشرون يعد المتصدرين فيه ويتوعد المتخلفين عن وتيرة أدائه المتسارعة، بإنتاج وتسويق وتعميم الصيغ الثقافية والعلمية والحضارية الجديدة، التي طرحتها العقود الأخيرة من القرن الماضي (ق20)، وهي صيغ طيفية، استطاعت أن تختزل الأمكنة والأزمنة وأن تفكك "الهويات" الثقافية والإجتماعية والحضارية المتمايزة، بعد أن تحكمت في إعادة هيكلة وبرمجة وتهديف الفضاءات الإقتصادية والمالية والتجارية – وبالتبعية– السياسية، في ما عرف حينها بـ: "النظام الإقتصادي العالمي الجديد"[1].

1. من بين الأبحاث التي تكاملت في الالمام بالموضوع، أنظر:

د. علي الدين هلال: "النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل" في مجلة: "عالم الفكر" المجلس الوطني للثقافة والفنون وتآداب، الكويت، مج:23، ع: 3،4، يناير–يونيو 1995، ص: 9–23.

د. ودودة بدران: "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية (دراسة مسحية)، المرجع السابق، ص: 25–41.

د. ناصيف يوسف حتي: "أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟" المرجع السابق نفسه، ص: 97–119.

فبعد تفكيك الكتلة الدولية المكافئة ( الاتحاد السوفياتي)، وما تبعه من تذويب للتيارات والحركات والاتجاهات الوطنية القومية، ذات المشارب والآليات والمصبات التحررية، التحريرية، استطاعت المجتمعات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أن تسن لنفسها ميثاقا جديدا للوصاية على العالم، وأن تعيد- بذلك- تجميع أقدار ومقدرات مساحات شاسعة، مما يشغل سطح وباطن الكرة الأرضية، في محشر زجاجي مقعر، تنتظم أبعاده، لافتة سرابية، مركزية، متصدرة، تدعى:" الشمولية"، حينا، و" العولمة"[1] حينا آخر.

وإذ نقر بأهمية المكاسب المركبة، الجبارة التي أتاحتها العولمة للبشرية، فإن ذلك لا يبرر أن الأداء الرسمي للعولمة، من موقع القاطرة الرسمية الأمريكية على الخصوص، يكشف عن إرادة مخططة وهادفة لإحكام النفوذ الإقتصادي وما يرافقه- حتما- من إعادة إنتاج، ذرائع وآليات ومقاصد الهيمنة القطبية على العالم، بعد أن تلاشت القوى المتكافئة فيه.

وبالتأكيد، فإن الضحايا المرئيين، للإمتدادات الأفقية والرأسية لإرادة "عولمة القوة "، يتمثلون في الشعوب والمجتمعات والكيانات الهشة، التي أنهكها الإستعمار الغربي التقليدي بوجه عام، وفي تلك المجتمعات التواقة

1. أنظر في الموضوع: مجموعة من الباحثين: مستقبل الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .تونس 1998، ص: 8- 27/30-34/252-291

د. عبد الخالق عبد الله : " العولمة " : " جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها" ، مجلة عالم الفكر مج:28،ع :2، الكويت 1999 ص: 39-91.

د. محمد العربي ولد خليفة: المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجامعية، منشورات ثالثة، الجزائر 2003 ص: 367 – 440.

للإنعتاق والتحرر، التي تمتلك قابليات مركبة لمعاودة الإقلاع الحضاري، حتى ولو كان ذلك بعد مئات السنين، عملا بقاعدة: " وتلك الأيام نداولها بين الناس"[1]، بوجه خاص، مما يعني أن ضحايا الاستعمار التقليدي بالأمس، هم ضحايا الاستعمار الكوكبي الأحدث، اليوم.

ومن الواضح أن فضاء الوطن العربي، هو المجال الاستراتيجي، الحيوي، المغري بتجريب "عولمة القوة"، من موقع تعميم خارطة المصالح الحيوية الأمريكية "البراجماتية"[2]، مبعثا وأداء ومردودا.

وبهذا التصور يبدو أن الشعوب والدول المهددة، بالقوة "الإبتلاعية"[3] تستطيع أن تجد في مصطلح "الأمركة" "americanisation " صيغة معادلة، جزئيا من موقع البعض، وكليا، من موقع البعض الآخر، لمفهوم ومحسوس" العولمة".

ولكن مهلا .. فإن هذه الواجهة الشائهة، لا يجب أن تحجب عنا، أن قاموس المصطلحات الشمولية، المتصدرة عالميا، في مفترق القرنيين(20-21)، ليس وليد زمن استعراض القوة، وإنما هو يعود إلى أبعد من ذلك بعشرات العقود، إذ ماذا لو افترضنا أنه يعود إلى حتمية وضع الرهانات الاستراتيجية الكبرى للإنسان الحديث، على الثقافة والعلم والمعرفة الإرادية،

---

1. سورة آل عمران، الآية 141.

2. د. محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص: 384-419.

3. لتوفيق الحكيم رأي طريف مؤداه أن " التعادلية" هي فلسفة مقاومة القوى الابتلاعية التي لا مكافىء لها، أنظر : توفيق الحكيم، التعادلية ، مذهبي في الحياة والفن، المطبعة النموذجية، القاهرة، 1976، ص: 117 -120.

في أعلى مراتب الإهتمامات الجذرية العميقة للمجتمعات والدول الغربية الفاعلة في صيرورة التاريخ الحديث والمعاصر، بصرف النظر عن الجدل الأخلاقي المتداول هنا أو هناك؟

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن كل سياسات التربية والتعليم في العالم المتقدم تتكامل في تداول مفهوم: " مجتمع المعرفة" ، المفتوح على كل الفضاءات الاجتماعية، فقد، ورد على لسان الأستاذ (دوقلاس هاغ)، في كتابه: "ما وراء الجامعة"، قوله: "وأفضل جامعات القرن الحادي والعشرين تلك التي تجمع شمل قوة العقل، حيثما وجدت، وليس داخل المؤسسات فحسب، والهدف هو ابتداع جمهورية المثقف مفتوحة للجميع، يكون مواطنوها الطبيعيون أولئك الذين يبقون على يقظتهم الفكرية مدى الحياة وأولئك يجب تمثيلهم في صناعات المعرفة"[1].

وفي هذا السياق، تؤكّد مؤشرات كثيرة على ضرورة انفتاح الصيغ المحلية على الرؤى العالمية للمجتمع المستشرف، من موقع سلطة العقل، كما عبرت عن ذلك المقولة القائلة: "إننا يجب أن نفكر عالميا وننفذ محليا"[2].

ولعل هذا ما جعل البعض يرى في "العولمة" امتدادا لما وعدت به "الحداثة" ، نظريا، ولم تتمكن آلياتها الإجرائية المتاحة، من أنجازه عمليا: "فالعولمة تذهب إلى ما وصلت إليه الحداثة في تقريب العالم ودمج أفراده،

1. مايكل شاتوك، ترجمة: هند مصطفى: " المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين" في : " عالم الفكر" ، مج :24، ع:1،2 الكويت 1995ص : 48.

2. د.حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، دار المعارف القاهرة 1997ص: 14.

وتداخل اقتصاداته، وربط ثقافاته. لقد أصبح انكماش العالم ممكنا بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة، إن الثورة العلمية والمعلوماتية هي التي جعلت عالم اليوم أكثر اندماجا، وهي التي سهلت حركة الأفراد والسلع والخدمات والمعلومات، وهي التي قلصت المسافات وجعلت التحولات سريعة، ومذهلة في سرعتها" [1].

ويبدو أمرا طبيعيا ومشروعا، عندما نتنادى من مواقعنا الدفاعية الهشة: إن هويتنا الاجتماعية والثقافية والحضارية والروحية، المميزة، محل اختزال وتجفيف وتذويب، من موقع تسخير العولمة، وليس من موقع العولمة نفسها.

غير أن انشغال الإكراه هذا يدفعنا أكثر إلى استكشاف ما كان بالإمكان فعله، ولم نفعله، ومن ثمة إلى "تشخيص" موقعنا من القاعدة الذهبية التي صارت حجة علينا، ومع ذلك لا نمل من تداولها اليومي، وهي: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم[2] " ، بالتأكيد في عالم الغيب، ولكن من باب أولى وأنسب في عالم الشهادة.

وللإنصاف، يمكن لشعوب ودول عالمنا العربي، أن تعتز بمواجهتها لتحديات وأهوال ومكاره داخلية وخارجية مركبة، لم تحل دون إنجازها لمكاسب سياسية وإقتصادية وثقافية واجتماعية وحضارية، تنموية، قطرية أو قومية، عظيمة، تفاوتت في تحقيقها المؤسسات والقطاعات والهيئات والتنظيمات، العامة، او المتخصصة، الرسمية أو شبه الرسمية أو المستقلة،

---

1. د. عبد الخالق عبد الله في مجلة: "عالم الفكر" (سابقا ص:60)

2. سورة الرعد، الآية 11 .

التي شهدت تناميا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، على الخصوص[1].

ومن بين التنظيمات القومية، النوعية، المتصدرة في الفضاء الثقافي للعالم العربي، الإتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، الذي لم يقبل أن يكون في حائط المبكى، فراح يعمل على تعزيز ما أتيح من آليات التلاحم والتضامن والتكامل الثقافي والحضاري القومي، بوجه عام، وعلى ثبات الإنتصار للأدب العربي، بمفهومه الجمالي والثقافي والحضاري، القومي الواسع، بوجه خاص، وعلى سبق استكشاف بناء رؤية قومية جديدة، تتيح فرص الإنخراط الإيجابي في الوتيرة، المتسارعة للعولمة، شريطة إزالة احتلال الأراضي العربية، ورفع أشكال الوصاية عليها من خارجها، بوجه أخص.

غير أن استهداف الإتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، لتحقيق هذا الطموح القومي، المشروع، بكل المعايير، في زمن الإكراهات الداخلية

1. ليس صدفة أن تتسع مساحة الفضاء الثقافي النوعي المستقل خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين من ذلك مثلا:

- مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت
- مؤسسة سلطان ابن علي العويس الثقافية ، الامارات العربية المتحدة.
- مؤسسة جائزة الملك فيصل العالمية ، السعودية.
- مؤسسة عبد الحميد شومان الأردن .
- مؤسسة الجاحظية الجزائر .الخ..............

فكل هذه المؤسسات الثقافية النوعية، تتكامل، جزئيا حينا وكليا حينا آخر، في فك الحصار الإداري الرسمي (السياسوي) الذي ضرب على الثقافة العربية الحديثة والمعاصرة لعشرات العقود، من جهة، وتتكامل في تأسيس أرضية إقلاع ثقافي تنموي يحتكم فيه إلى تثمين مردود الجهد المتميّز، الذي يمتلك قابلية افتكاك الإعتراف به داخليا وخارجيا.

وشراهة الأطماع الخارجية، يقتضي العمل بحكمة القائل: "رحم الله أمرءا أهدى إلي عيوبي".

وفي هذا السياق يبدو انه ليس جلدا للذات أو انتقاصا من أهمية ما استزرع وآتى أكله في حينه، أن نعترف بوجود "خلل" أو "إختلال" أو "إخلال" ، يشغل واقع وآفاق الفضاء الثقافي العربي الحديث والمعاصر، من أقصى مشرقه إلى أقصى مغربه، رغم ما يبدو من مواقع إشعاع جزئي، يلوح هنا أو هناك.

ولِمَ لا نقر أننا تضخمنا كثيرا في بناء الحجر وأهملنا بناء الزرع والضرع والبشر، وتباهينا بالأعراض الشكلية الطارئة التي توارثناها عن ثقافة شجرة الأنساب والأحساب، وتركنا الجواهر الجامعة، المفتوحة، أماما، يعلوها الصدأ، وتنافسنا في التبعية للآخر: الخصم والحكم، وتقاطعنا، ثم تدابرنا فيما بيننا لأوهى الأسباب؟!!

وقد يقول فقهاء التبرير والارجاء والتعلل: " أن ليس في الإمكان أبدع مما كان " ، وأن الأمر ليس فينا وإنما هو في خارجنا!

وإذ نقدر هذه الوجهة، غير الوجيهة، فإننا نعتقد، جزما، أن ما أريد لنا أن نكونه قهرا، تأسس ونما وآتى شرابه علقما، بنا، وفي غياب مشروع ثقافي وحضاري، تنموي، يجسد إرادة الفعل القومي للتغيير الجذري في العمق، ولا يكتفي بالاعلان عن إرادة النوايا وعن خطاب "يجب"، "سوف"، "عسى"، "لعل" "رب"، الخ.... الذي لم يعد له محل في عالم متدافع، لا أهمية فيه للكيانات المجهرية المتضائلة، كما ونوعا.

وهذا معناه أن العلة قائمة في كياننا الداخلي، قبل أن تكون في محيطنا الخارجي، القريب، أو البعيد، أو الأبعد.

ولذلك لا نملك إلا أن نتساءل في العمق: هل نحن "موجودون: فعلا، في القرن العشرين، أم أننا مجرد "متواجدين"، فيه وبالضرورة، مجرد "منتسبين"، إلى الألفية الثالثة، التي سحبت منا وعينا بإنياتنا، بالقوة حينا، وبالفعل حينا آخر؟

ولعل هذا ما تداوله كثير من المفكرين والنقاد العرب، المتصدرين، كالفيلسوف، الأديب، زكي نجيب محمود ( توفي سنة 1993)، رحمه الله، الذي قدم في إحدى معايناته الفكرية، مكاشفة جريئة، مؤداها أن تشخيص مواطن القصور فينا، هو الذي يتيح فرص الإقلاع التنموي للأمة العربية في الاتجاه الصحيح، يقول: "وسأظل أعزف عليه ما بقي من حياتي، لعلي أكون صوتا خافتا يشارك أصواتا أخرى، أعلى وأقدر، في إنهاض أمتنا، وأنا أريد لهذه الأمة نهضتين: الأولى أن تعود الأمة العربية رائدة كما كانت، والثانية هي أن تتغير. إنني آمنت وأومن وسأظل أومن أنه لا بد من تغيير السياسة التي يربى عليها المواطن العربي، فالمواطن العربي الآن ينشأ في المدارس والجامعات على الحفظ: يحفظ الموروث آنا، ويحفظ الوافد من الغرب آنا آخر، أما أن يبدع، أما أن يبتكر، أما أن يشارك في موكب الحضارة، فهذا لم يحدث، أو على الأقل، لم يحدث بالنسبة التي كان لا بد لها للعربي، لكي يتكافأ مع تاريخه وحضارته ومجده وعظمته، إنني أومن

إيمانا شديدا أنه لا بد من تضافر جهود الأدباء والمفكرين وأهل القدوة في وضع صيغة للعربي الجديد" [1].

إن مدار القول في هذا النص، وفي مجمل نصوص زكي نجيب محمود الأخرى، ثم في مجمل نصوص الرموز الفكرية والأدبية العربية، المتصدرة[2]، يتمثل في طرح إشكالية عميقة، موجعة، تتمثل في أن قصور السياسات التربوية والتعليمية والثقافية والعلمية الرسمية التي تواترت لما يزيد عن قرن، أنتجت مجتمعا نسقيا استهلاكيا، قولبته ثقافة المحاكاة الشكلية، القائمة على تصدر صيغ النقل، وعلى حجب المبادرات الخلاقة للجهد الفيزيائي أو العقلي أو الوجداني العربي، تحت مظلة "الأصالة " حينا، وباسم: "معاصرة "، ما زلنا مجرد مستهلكين سلبيين لها، حينا آخر.

---

1. نقلا عن د. حسام الخطيب في بحثه ( أي أفق للثقافة العربية وآدابها في عصر الاتصال والعولمة ؟ في مجلة: عالم الفكر مج 28 ع 2 الكويت 1999 ص: 238.

2. من بين الرموز الفكرية العربية الحديثة التي شخصت أو فككت هذه الإشكالية يمكن أن نشير إلى أعمال:

- محمد عابد الجابري (المغرب).
- الطيب تيزيني(سوريا).
- المرحوم (مالك بن نبي) (الجزائر)
- محمود أمين العالم (مصر)
- حسن حنفي (مصر)
- محمد العربي ولد خليفة (الجزائر)
- أحمد أبو زيد (الاسكندرية–مصر)، إلخ...

وللأهمية نحيل القارئ الكريم على مجلة "عالم الفكر" المجلس الوطن للثقافة والفنون والآداب، الكويت: مج 28، ع:2، أكتوبر–ديسمبر 1999 محور: (العولمة ظاهرة العصر)

- مج: 29، ع: 4، أبريل–يونيو 2001 محور: (الفكر التاريخي).
- مج: 29، ع:3، يناير–مارس 2001: محور: (التنوير)

إلا أن هناك من المؤشرات المتاحة، ما يفيد أن " تشخيص" الإشكاليات الثقافية العربية الحديثة والمعاصرة عموما، والأدبية والنقدية خصوصا، أكبر و أعقد من اختزاله في المعاينات النخبوية، الاصطفائية، التي لا ننكر عليها امتلاكها لخطاب ثقافي ومعرفي مركب، ذي مواصفات حجاجية ومنهجية، من أعلى المستويات، ولكنها بالرغم من ذلك لم تستطع أن تكون قوة اقتراح، لرصد وتصنيف وتهديف أولويات وآليات الأداء الثقافي العربي المشترك، الذي بإمكانه أن يستغل المميزات والامتيازات التقنية والإعلامية الفعالة، المقترحة من موقع العولمة، لتعديل الصور والمفاهيم والقيم "الفولكلورية " ، "الكاريكاتورية" التي شكلها العالم الغربي المتعالي، المستعلي عن العالم العربي الحديث والمعاصر، خصوصا أثناء العقود الأخيرة من القرن الماضي، وبالأخص، مع بداية الألفية الثالثة. وإذ يبدو أن لا مفر من التقويم الميداني لأداء النظم والمنظومات التربوية التعليمية ولأداء القطاعات أو الهيئات أو المؤسسات الثقافية والإبداعية، كميا ونوعيا، فإن ذلك يظل شأنا داخليا من مشمولات السيادة الوطنية والقومية التي عليها وحدها أن تنهض به وأن تتحمل مسؤولياتها التاريخية والحضارية فيه.

وفي هذا الإطار وكما سبقت الإشارة، فإن الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب يتصدر طليعة التنظيمات القومية النخبوية الجامعة، التي يبدو أنها أكثر تأهيلا لتجسيد حتمية الرهان على التكامل الثقافي العربي المشترك، الذي أصبح – في الألفية الثالثة – ضرورة دولية خارجية، بعد أن كان قبل ذلك اختيارا داخليا، مؤسسا على تجانس شعوب العالم العربي، في المكونات والوظائف والأهداف والتحديات.

ورغم العوائق والمثبطات المتنوعة المصادر، التي قيدت من أداء هذا الفضاء فقد استطاع أن يفك كثيرا من القيود المادية والمعنوية بحكمة "لا إفراط ولا تفريط"، فإلى جانب احتضانه للإنجازات النقدية والأدبية العربية المتنوعة بطباعاتها ونشرها وتشجيع منتجيها،ما فتئ يسعى لاستكشاف الآليات العملية، الموضوعية، الهادفة إلى **الرقي بأداء ومردود الثقافة العربية الحديثة والمعاصرة المتجذرة في الوعي الاجتماعي، الجمعي للأمة العربية قصد امتصاص المضاعفات الأليمة لصيغة عولمة القوة من جهة،** وقصد **إتاحة فرص الانخراط الإيجابي في ما تقترحه الألفية الثالثة، وإن تم ذلك على نحو اختزالي، من جهة ثانية.**

والواقع أن كل المعاينات المتماثلة أو المتباينة، المتاحة، تتكامل في الإقناع بأن من بين الأسباب الحيوية للاختلالات القائمة في الفضاء الثقافي العربي الحديث أو الأحدث، **اضطراب أولويات التكامل الثقافي العربي، وجمود آليات الاتصال والتواصل الإعلامي والمعلوماتي**، عل النحو الذي تأخذ فيه مظاهر التكامل وأشكال الإتصال والتواصل طابع الحتمية الطبيعية، التي يمكنها– وحدها – أن تجعل من آداء ومردود المجال الثقافي العربي، قوة اقتراح لتعزيز "**التثاقف**" الطبيعي في المدار، العربي/العربي، وقوة اقتراح لمحاصرة اكراهات "**ثقافة السلطة**" والانخراط في سلطة الثقافة، وقوة اقتراح للحوار المتكافئ في المدارات العالمية عموما، وفي المدارات الغربية الأنجلوسكسونية، التي فيها الخصام، وهي الخصم، والحكم، خصوصا.

وإذا كان هذا التوجه محل تفاوت بين "الاختيار" و"**الخيار** " على امتداد سبعين سنة من القرن الماضي، فإن صيغ وآليات الإستقطاب الجديدة للعالم تجعله حتمية لا بديل عنها إلا بعقد كل المراهنات عليها، فالعقود الأخيرة من القرن العشرين والمؤشرات الآنية أو الإستشرافية للنصف الأول من القرن الواحد والعشرين، كشفت أن الكيانات والكينونات المجهرية الصغرى معرضة لإكراهات الإختزال حينا والتذويب البطيء حينا آخر، إذا هي لم تتهيكل في كتلة محورية مؤثرة كميا ونوعيا.

وإذا كانت صيغة "العولمة / القوة"، محل رفض ومقاومة شعبية في العالم الغربي، بما في ذلك أمريكا نفسها، فمن باب أولى أن يناهضها العالم العربي، المستهدف الأول منها، حتى وإن فرضت عليه بالتعسف في استخدام القوة، خارج أطرما يعرف بالشرعية الدولية.

أما العولمة كإنجازات تكنولوجية وإعلامية ومعلوماتية أثمرتها إرادة العقل الحديث، فلا بديل للعالم العربي عنها إلا بحتمية التكامل في وضع سياسة ثقافية لترشيد الانخراط فيها وتحويل ماقد يبدو للبعض "مهددات" ثقافية أو حضارية إلى عوامل بناء وتعزيز "لإنياتنا " المتجذرة من جهة، وإتاحة فرص التكيف مع الآداء المتقدم للعصر الحديث في الألفية الثالثة التي يطيب لكثير من المفكرين الإستشرافيين أن يصفوها ب: "ألفية العولمة" من جهة ثانية.

ومن البديهي أن حتمية الرهان على التكامل الثقافي العربي من موقع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، تقتضي تلافي الأداء البيروقراطي

الرديء المبدد المردود من موقع السياسات "السياسوية"، الرسمية التي مورست تحت مظلة الجامعة العربية.

وفي هذا السياق يمكن لهذا الفضاء الثقافي القومي أن يستكشف واقع وآفاق الأسئلة التالية:

1. إلى أي حد يستطيع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب أن "يعولم" هياكله ومنتوجه الفكري والإبداعي عربيا ودوليا بالصيغة التي تعتمد التأثر والتأثير؟

2. إلى حد يستطيع هذا الفضاء أن يقنع نخب المجتمع العربي في كل المجالات بأهمية الإقلاع عن الصيغ المتنوعة للمحاكاة الاستهلاكية في المجال الداخلي للثقافة، فالحضارة العربية الإسلامية وفي المجال الخارجي للثقافة، فالحضارة الغربية؟

3. إلى أي حد يستطيع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب أن يضطلع بمهمة إقناع الأنظمة العربية بأهمية التكامل في إعادة تنزيل وتوصيف وترسيم وإنتاج وتسويق وإشهار مختلف أصناف وأشكال الثقافة الفكرية أو الإبداعية، ذات المواصفات العالمية، قصد الانفتاح بها على الآخر، المنكر لها أو المتردد في الاعتراف بقيمتها النوعية، لجهله بها؟

4. إلى أي حد يستطيع هذا التنظيم القومي، النوعي أن يقنع القطاعات العربية الرسمية المعنية بأهمية تكاملها في تشخيص مواطن التهافت في النظم والمنظومات التربوية والتعليمية من أسفلها إلى أعلاها ومن أعلاها إلى أسفلها، قصد وضع مشروع قومي في الموضوع، يستهدف بناء الثروة البشرية المستدامة؟.

5. إلى أي حد يستطيع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب أن يقنع المؤسسات أو الهيئات أو الجمعيات ذات، العلاقة بأهمية الآداء الثقافي المتكامل فيما بينها أولا، وما هي الأولويات الإنجازية المتصدرة التي يمكن أن يتكامل فيها معها ثانيا؟.

6. هل يمكن تحديد كم ونوع وأهمية المنجزات الثقافية النوعية العربية الحديثة والمعاصرة قصد ترجمتها إلى اللغات الأجنبية الأكثر دورانا وتأثيرا، وعبر دور النشر العالمية المرجعية في الدول الغربية فضلا عل استغلال المواقع الثقافية الجاذبة في الانترنيت؟

7. هل يمكن للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب أن يشرع في إعداد أطالس ومعاجم وموسوعات ثقافية تغطي المجالات الإبداعية والنقدية المتصدرة في راهن أداء اللغة العربية بكل المجتمعات العربية؟

8. كيف يمكن العمل على تكوين وتفعيل مراكز ثقل "لوبيات" ثقافية عربية متكاملة في المجتمعات والدول الغربية نفسها؟

9. إلى أي حد يستطيع الاتحاد أن يتكامل مع فضاءات المجتمع المدني، في الوطن العربي، قصد بلورة وتعميم صيغة "المجتمع الديمقراطي" المتواصل مع خارجه والمنسجم مع خصوصياته الثقافية والحضارية المتجذرة في التاريخ والجغرافيا؟

10. وقبل كل ذلك وأثناءه وبعده إلى أي حد يستطيع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب أن يتكامل مع المؤسسات أو الهيئات ذات العلاقة

المباشرة[1]، في وضع صيغة إجرائية، عملية، في النهوض بواقع وآفاق أداء ومردود اللغة العربية، بوصفها هي واجهة الكيانات العربية، ومكمن كينونتها وهويتها الثقافية والحضارية، بالمعنى الرمزي الواسع الذي أطره الأثر القائل: "ليست العربية فيكم بأب أو أم، وإنما كل من تكلم العربية، فهو عربي"؟

1. لعل أكثرها تأهيلا لذلك:
- مجمع اللغة العربية (القاهرة)
- مجمع اللغة العربية السوري (دمشق).
- مجمع اللغة العربية بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- المجمع الجزائري للغة العربية (الجزائر)
- المجلس الأعلى للغة العربية (الجزائر).
- مركز التعريب (الرباط)، الخ...